إرث ياسر عرفات

على محكّ النقد

. بسام أبو غزالة * .

الزعماء عندنا وعندهم

يتّسم العالمُ الثالث بنزعة إضفاء القدسية على زعمائه، وهي نزعةٌ تجاوزتْها الدولُ الصناعيةُ المتقدمة منذ زمن طويل. فلم يعد في تلك الدول زعماء بل رجالُ دولة؛ والفرقُ بين التعبيرين واضح. فرجل الدولة ـ أرجلاً كان أم امرأةً ـ يتولّى منصبًا مُحدَّدَ الصفات والمهمّات والمسؤولية، لمدة زمنية يَحْكمها الدستورُ أو القانونُ، فلا يتجاوزها أبدًا؛ فإنْ حاول القفزَ على حدود منصبه لم يأمنْ على نفسه من المساءلة القانونية التي قد تكلّفه ذلك المنصبَ. وقد رأينا كيف جَرَّدَ القضاءُ الرئيسَ الأمريكيَّ السابق، رِتْشارد نِكسون، من رئاسة الدولة لضلوعه في فضيحة ووترغيت الشهيرة. ورأينا كيف حَقَّقَ القضاءُ أيضًا مع الرئيس الأمريكيِّ السابق، بِلْ كلنتن، في فضيحة الفتاة اليهودية، مونيكا لوينسكي، ليدينه أو يبرّئه من تهمة الكذب تحت القسم؛ ولو ثَبَتَ للقاضي كذبُهُ لجَرَّدَه من رئاسة الدولة أيضًا.

أما العالم الثالث، الذي نحن العربَ بعضٌ منه، ولعلَّنا خيرُ مَنْ يمثّله، فإنّه، من هذا المنظور، عالمٌ آخرُ دونه والعالمَ المتقدِّمَ «بِيدٌ دُونَها بِيدُ.» فزعماؤه جميعًا أبطال تاريخيون ملهَمون، تتقطّر من أفواههم الحكمةُ إنْ تكلموا، وتتجسّد فيهم الشجاعةُ إنْ كرُّوا، والحصافةُ إنْ فرُّوا. وهم جميعًا فوق القانون، الذي لم يُشرَّعْ أصلاً إلاّ لدَهْماء العامّة.

في هذا المناخ ظهر الزعيمُ الفلسطينيُّ الراحل ياسر عرفات، وفي هذه البيئة ترعرع وكبر شأنُه، حتى جعله أتباعُه ومريدوه رمزًا مقدَّسًا للقضية، ووالدًا للكبير منهم وللصغير ـ وهو بهذا لا يختلف عن غيره من زعماء العالم الثالث. فإذا حانت الساعةُ التي اختاره فيها ربُّه إلى جواره، بات أهلُ فلسطين أيتامًا لا راعي لهم! فأصابت الهستيريا الكثيرين منهم، شأنهم شأن بقية شعوب العالم الثالث يومَ يغيِّب الموتُ زعماءها الخالدين. لكنّ سنّة الله ألاّ تتوقّفَ الحياةُ بموت أحد من البشر؛ وقد مات سيِّدُنا محمد، عليه السلام، فلمّا هاج الناسُ وماجوا صاح فيهم عمرُ بن الخطّاب: «مَنْ كان يَعْبد محمدًا فإنّ محمدًا قد مات، ومَنْ كان يَعْبد اللّه فإنّ اللّه حيٌّ لا يموت.» فثاب الناسُ إلى رشدِهم .

وإذ أفاق الأتباع والمريدون مِنْ صدمتهم بموت الزعيم الفلسطيني، شَرَعوا في الحديث عمّا أسمته الصحافةُ «إرث عرفات.» وليس المقصود هنا، بطبيعة الحال، ما تَرَكَ وراءه من إرثٍ ماليٍّ ضخم كان تحت تصرُّفه وحده لا شريك له، بل المقصود إرثُه المبدئيُّ الذي استندتْ إليه سياستُه في إدارة الصراع مع العدوّ الصهيوني. وبطبيعة الحال، تَعَهَّد الطامعون في خلافته، على اختلاف مشاربهم ومبادئهم وأهوائهم، بالسير على دربه وحمل مبادئه، أيْ «إرثه» الذي تركه بعد موته. وهذا تصرّفٌ متوقَّعٌ، أكان المتكلمون صادقين في ما تعهَّدوا به أَمْ مُطْلقين قعقعةً جوفاءَ لا تَصْدر عن طحن. فمَنْ ذا الذي يحاسِبُ ساسةَ العالم الثالث إنْ شَطَحتْ ألسنتُهم في الليل ومجا شطحاتِها النهارُ؟ وليس لنا إلاّ أن ننتظر يومَ يأتينا بالأخبار مَنْ لم نَبِعْ له بتاتًا ولم نَضْربْ له وقتَ موعد. فمَنْ كان يُصدِّقُ أنْ يَخْلف عبدَ الناصر نقيضُه الذي كَسَرَ لاءاتِ الخرطوم التي كان سلفُه الصالحُ مِنْ ورائها؟ ولا شكّ في أنّ وفاة عرفات أثارت كثيرًا من العاطفة لفجاءتها من ناحية، ولأنّ المتوفى، من ناحية أخرى، كان قعيدَ حصار ضَرَبَه العدوُّ على مقرّه منذ زمن، لا يَسْمحُ له أن يَخْرج منه إلاّ منفيّاً عن أرض الوطن. ولعلّ العواطف تأجَّجَتْ أكثر حين أُشيع أنّ موته كان بفعل سمٍّ دُسَّ له بطريقة أو بأخرى. لذلك لا مناص لبطانة هذا الزعيم المتوفّى من أن تتعهّد بحمل «إرثه» والصمود عليه، كما صَمَدَ صاحبُ الإرث في الحصار، ولم يبرح مقرَّه إلاّ «شهيدًا، شهيدًا،» كما كان يردِّد يومَ حُوصِرَ.

---

* ـ كاتب فلسطيني.

. بســـام أبـو غـــزالة .

يتّسم العالمُ الثالث بغياب العمل المؤسسي ويتعمّد السلطات الحاكمة، وضِمْنها السلطةُ الفلسطينية، تغييبَه

عرفات وفتح: البدايات

حتى يَفْهمَ المرءُ «إرثَ عرفات» لا بدّ له من متابعة نشأة هذا الإرث تاريخيًا، والمبادئ التي حَكَمتْ نشأتَه وتقلّبتْ متأثّرةً بالمتغيّرات التي ألَمّتْ بواقع الحال السياسي ـ فلسطينيًا وعربيًا وعالميًا.

كان ياسر عرفات الرجلَ الذي أسّسَ «حركة فتح» عام ١٩٥٧، «وصدر البلاغُ العسكري الأول في بداية ١٩٦٥ معلنًا انطلاقةَ الثورة الفلسطينية المسلحة.»[١] أمّا المبدأ الأساسي الذي قامت عليه الحركة فهو الكفاحُ المسلّح لتحرير أرض فلسطين المحتلة. والمقصود بالأرض المحتلة طبعًا تلك التي احتُلّت عامَ ١٩٤٨، لأنّ قيام «فتح» سَبَقَ هزيمةَ حزيران ١٩٦٧. وللترويج لهذه الحركة طَرَحَ مؤسِّسوها ضرورة غضّ النظر عن الخلافات المبدئية أو تأجيلِها، والتركيزِ على هدفٍ واحدٍ لا يختلف عليه اثنان، ألا وهو تحرير فلسطين. ولقد استقطبتْ فكرتُهم هذه الكثيرين من أصحاب العقائد المختلفة. وبذلك تأسستْ «فتح» على ثلاثة مبادئ هي: (أ) تحرير فلسطين، (ب) الكفاح المسلح أسلوبًا للتحرير، (ج) الاستقلالية التنظيمية عن أيّ نظام أو تنظيم عربي أو دولي.[٢] ولم يطرأ فيما بعد أيُّ تغيير جوهري على مبادئها حتى ٢٠ آب ١٩٩٣، يومَ وَقّع بالأحرف الأولى في أوسلو وفدُ منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.) الاتفاقَ المسمّى باسم هذه العاصمة النرويجية.[٣] أمّا التوقيع الرسمي في البيت الأبيض، المسمّى «إعلان المبادئ،» يوم ١٣ أيلول من العام نفسِه، والذي تولاّه محمود عباس بحضور ياسر عرفات، فقد كان الزخرفَ الشكليَّ للتوقيع في أوسلو. وإذا قلنا إنّ المفاوضَ في أوسلو كان وفدَ م.ت.ف.، فإنّ ذلك لا يغيّرُ شيئًا من حقيقة أنّ م.ت.ف. هي في الجوهر «فتح»؛ ذلك أنّ الفصائل الأخرى والمستقلين في المنظّمة لا يحرّكون ما لا تريد «فتحُ» تحريكَه، ولا يسكّنون ما لا تريد «فتحُ» تسكينَه. ولعلّنا نقول أيضًا إنّ أعضاءَ «فتح» لم يكونوا ليحرّكوا ما لا يريد زعيمُها التاريخيُّ تحريكَه، ولا ليسكّنوا ما لا يريد هذا الزعيمُ تسكينَه. لذلك نقول إنّ «فتح» بقيتْ على مبادئها الثلاثة حتى توقيع اتفاق أوسلو، فتخلّتْ بعدَه عن مبدإ تحرير كامل التراب الفلسطيني، واكتفت بالتفاوض على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. كذلك تخلّت عن مبدإ الكفاح المسلح وأرستْ قاعدةَ التفاوض، وإنْ كان تفاوضًا أبديًا لا تَلُوحُ له نهاية. أما الاستقلالية التنظيمية فهو المبدأُ الوحيد الذي بقيتْ «فتح» متمسكةً به، بل حصرتْه في شخص الزعيم الذي كان مسؤولاً وحده عن كل شيء، مستقلاً فيه حتى عن أعضاء تنظيمه.

اتسمت بدايةُ «فتح» بنقيصةٍ كبيرة مازالت تجرُّ نفسَها، كثيرًا أو قليلاً، على مسيرتها إلى يومنا هذا. وتلك هي اهتمامُها بالإعلام المُبالَغ فيه، ولاسيّما في ما يخصّ الأعمالَ العسكرية التي ينفّذها مقاتلوها في الأرض المحتلة. ولعلّ مؤسسي الحركة ظنوا أنّ ذلك يَجْذب الناسَ إليهم ـ وقد كان ظنُّهم هذا صحيحًا إلى حدّ كبير، لأنّ العامة كانت متعطّشةً إلى قتالِ مَن اغتصبَ أرضَها وديارَها بعد أن تخاذلَ عنها النظامُ القُطْريُّ العربيُّ الذي لم يكن ليحميَ نفسَه أصلاً. وللأسف فإنّ «الفهلوة» أصبحتْ سُنَّة الكثيرين من أعضاء هذه الحركة، رغم أنّنا لا نُنْكر طبعًا أنّ من بين أعضاء هذه الحركة الكثيرين ممن كانوا جادّين في نضالهم.

وثمة عيب واضح آخر في هذه الحركة، وهو الاختلاف الحادّ بين أعضائها. والغريب أنّ هذا الاختلاف مازال موجودًا إلى يومنا هذا. ففي مقابلة مع فضائية الجزيرة في ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٤، مثلاً، صرّح فاروق القدومي،

---

١ ـ ٢ ـ **الموسوعة الفلسطينية** (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤، ج ١، م ٢)، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

٣ ـ محمود عباس، **طريق أوسلو** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٦٦.

«فتح» بقيتْ على مبادئها في تحرير فلسطين وانتهاج الكفاح المسلح والاستقلالية التنظيمية، حتى توقيع أوسلو

أحدُ مؤسسي «فتح» والذي أصبح أمينَها العامّ، أنّه لم يكن أبدًا موافقًا على اتفاق أوسلو. ويعلِّل بعضُ قادة «فتح» اختلافَ آراء أعضائها بالقول إنهم اتفقوا على أن يختلفوا ولا يتفرقوا. ولا شكَّ في أنّ الاختلاف سنّةُ الحياة، وليس هناك تنظيمٌ لا يختلف فيه أعضاؤه، لكنّهم كلّهم يلتزمون بما تتفق عليه الأكثرية، وبعد ذلك لا يُسمَحُ لصاحب الرأي المختلف بأنْ يَجْهر برأيه على الناس.

وكانت الفوضى أيضًا سمةً من سمات المقاومة الفلسطينية عمومًا، خاصةً في بداياتها. لكنّ «فتح،» وهي كبرى منظمات المقاومة، كانت أكثرَها تسيُّبًا وأقلَّها انضباطًا. وقد تجلّى ذلك أيامَ كانت تنظيماتُ المقاومة تعمل في الأردن. وحين ذهبتْ إلى لبنان نقلتْ معها أخطاءها ذاتَها، وكأنّها مصمِّمة على ارتكابها. ولنكن صريحين: لقد كانت التنظيمات الأخرى تشكو من انكباب قيادة «فتح» على تفسيخها بدل توحيدها في جبهة واحدة. أما «دولة الفاكهاني،» التي رُوي عن أبي عمّار، رحمه الله، أنه استَشهَدَ بها ليدلّ على قدرته على إدارة الدولة الفلسطينية العتيدة، فحدِّثْ ولا حرجَ عن حال الفوضى فيها. ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد أنّ الانضباطَ والنظامَ وحسنَ الإدارة أساسٌ لا بدّ لكلّ عمل ناجح من أن يُبنى عليه.

«اختراق» أوسلو

أما قصة ما سُمِّي «اختراق أوسلو» فمعروفةٌ دوافعُها، مهما أُلبستْ من سندس وإستبرق. فمن المؤكّد أنّ الأمة العربية عامةً، ومسيرةَ التحرر الفلسطيني خاصةً، انتكستا بنكسة العراق في حرب الخليج الثانية، حتى أصبح الفلسطينيون في أضعف حالاتهم، وبات الأمريكيون متحكّمين بمصير المنطقة العربية. يومَها قررتْ إدارةُ بوش الأول حلَّ القضية الفلسطينية كخطوة في سبيل إقامة ما أسموْه نظامًا عالميًا جديدًا، فسعتْ إلى عقد مؤتمر مدريد (١٩٩١/١٠/٣١)، واستطاعت أن تجرّ إليه الدولَ المعنيّةَ مباشرةً بالصراع العربي ـ الصهيوني. وقد فَرضتْ أميركا على حكومة شامير الليكودية أن تتفاوض مع العرب للوصول إلى حلّ للصراع القائم. وإذ اختير الوفدُ الفلسطيني المشارك من أهل المناطق المحتلة برئاسة د. حيدر عبد الشافي، أحسّ أبو عمّار بأنّ البساط يُسحَبُ من تحت رجليه وأرجل قيادة م.ت.ف. التقليدية. يقول ممدوح نوفل: «كان الهمُّ الطاغي على تفكير أبي عمّار وعدد كبير من القيادة الفلسطينية واللجنة التنفيذية هو موقعَ ودورَ م.ت.ف. في المفاوضات، والخوفَ من تحوّل الوفد الفلسطيني إلى قيادة بديلة حتى لو لم يكن أيٌّ من أعضاء الوفد مستعدًا للتفكير في هذا الموضوع؛ فالأمور ليست بالنوايا وإنما بالنتائج.»[1] وقد أصرّ أبو عمّار على متابعة المفاوضات التي أعقبت احتفالياتِ مؤتمر مدريد متابعةً حثيثةً، دافعًا الوفدَ الفلسطينيَّ إلى تعريف نفسه بأنّه وفدُ م.ت.ف. وأنه يتلقى تعليماته منه ويلتزم بها ـ وهو ما كان حقًا. كذلك كان يَدْفَعُ الوفدَ إلى التصلّب في مواقفه، لا لنيل أكبر مكسبٍ من المفاوضات، بل لإفشالها مادام رعاتُها قد تجاوزوا المنظمةَ وقيادتَها. وفي الوقت نفسه، كان أبو عمّار يبحث عن قناة سرّية مباشرة للتفاوض مع العدو الصهيوني. وقد أَخذتْ فرصةُ هذه القناة السرية تتعاظم بخروج الليكود من السلطة وفوز حزب العمل في انتخابات عام ١٩٩٢. وبعد جهدٍ ومناوراتٍ وصلتْ رسالةُ أبي عمّار إلى مسامع رئيس الوزراء الجديد، يتسحاق رابين، ووزير خارجيته، شيمون بيرس. وبمساعدة حكومة النرويج ورعايتها، بدأت اجتماعاتُ وفدي المنظمة والدولة الصهيونية في أوسلو. وبعد «مرونة فائقة تصل حدَّ

١ ـ ممدوح نوفل، **قصة اتفاق أوسلو** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٣٢.

كان وفدُ أوسلو من «السخاء» بحيث وصف پيرس سهولةَ المفاوضات بقوله: «كنّا نظنّ أنّنا نفاوض أنفسَنا!»

الاستعداد لتقديم التنازلات» للعدوّ، حسب وصف ممدوح نوفل، مقابلَ تشدُّد الوفد الذي يرأسه حيدر عبد الشافي بتعليمات من أبي عمّار،[1] اقتنعتْ حكومةُ رابين بأنّ استثمارها في قيادة المنظمة أجدى لها من وفد مدريد. لذلك «نجحتْ» مفاوضاتُ أوسلو وتم الاتفاقُ على إعلان المبادئ، كما وَرَدَ أعلاه. ولقد كان وفدُ أوسلو من السخاء بحيث وصف شيمون پيرس سهولةَ المفاوضات بقوله: «كنّا نظنّ أننا نفاوض أنفسَنا[!]»

ما يهمُّنا من هذا العرض التاريخي الموجز هو السخاء الكبير الذي قدّمته قيادةُ م.ت.ف. للعدوّ في أوسلو في سبيل إنجاح المفاوضات وفي سبيل بقائها، وعلى رأسها أبو عمّار، متمتعةً بسلطة الممثِّل الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطيني، ذلك الشعب الذي لا يَعْلم شيئًا عمّا يُطْبخ له. و«السخاء» هنا تعبير ملطَّف عن «التنازل.» كذلك يجب أن نشير هنا إلى الحقيقة المرة المتمثلة في تسلط قيادة م.ت.ف. على المنظمة، خاصةً حين تتّخذ مثلَ هذا القرار التاريخي الذي ينعطف بالنضال العربي الفلسطيني مائةً وثمانين درجةً دون استشارة أحد من أعضاء المنظمة. وقد رأينا الشقَّ الذي أحدثه هذا العملُ، والقطيعةَ بين تلك القيادة المتسلّطة وبين الفصائل الأساسية (الفصائل العشرة)، التي أَصدرتْ بيانًا من دمشق بتاريخ ٢ أيلول ١٩٩٣ اعتبَرتْ فيه اتفاقَ أوسلو «انصياعًا كاملاً للمقترحات الأمريكية ـ الإسرائيلية.» لقد تردَّينا، إذن، إلى هاوية التسلط التي يَقْبع فيها النظامُ القُطْريُّ العربي عامةً، بعد أن ظَنّ بعضُنا أنّ الديموقراطية في الساحة الفلسطينية ستكون نبراسًا للأمة العربية كلّها!

ما تدّعيه المنظمة (والسلطة) وما يدّعيه العدوّ

نعم، تكلَّلتْ جهودُ قيادة المنظمة بنجاح باهر في اقتناص فرصة التفاوض مع العدوّ. وقد اتفقتْ معه على «العودة» إلى الضفة الغربية وقطاع غزة لإنشاءِ ما أسمته «السلطةَ الوطنيةَ الفلسطينية،» في حين أنّ الاسمَ الرسمي المتّفقَ عليه في المفاوضات كان «سلطةَ الحكم الذاتي.» ولعلّ القارئ محقٌّ إنْ لم يُضْفِ كثيرًا من الأهمية على التسمية، لكنّ الإشكال هو في محاولة الحصول على المكاسب بالفهلوة ـ حتى في ما يتعلق بالاسم. فلماذا لم يُصرَّ المفاوضون على الاسم الذي يَرْغبون فيه ما داموا لا يريدون تعبيرَ «سلطة الحكم الذاتي»؟ وقد أَعْلنت القيادةُ أنّ خروج جيش العدوّ من المناطق التي أنيطتْ بالسلطة إنّما هو انسحابٌ، بل تحرير. وفي وادي عربة عام ١٩٩٤، رأينا وسمعنا رابين يصحِّحُ لأحد الصحفيين قائلاً بوضوح: «إنّنا لم ننسحبْ من أيّ جزء من المناطق [يعني غزة والضفة]، بل أعدنا انتشارَ الجيش.» والسؤال الموجَّه إلى القادة الفلسطينيين هو: إذا اتفقتم على الانسحاب، فلِمَ لمْ تكذِّبوا أقوالَ رابين المتكررة وتحتجّوا لدى مفاوضيكم بأنّهم يصرِّحون بخلافِ ما اتفقتم عليه؟ نعتقد أنّ هذه الحقائق، الصغيرةَ شكلاً، تشي لنا بمدى تهاون المفاوض الفلسطيني ومَن وراءه. وهنا نتساءل: أكان مردُّ هذا التهاون إلى أنّ الهدف كان سلطةَ الحكم (وعلى الوطن العفاءُ)، أمْ إلى عدم أَهْليةِ المفاوضين؟ أمْ مردُّه إلى التفكير الفهلوي ثانيةً، بحيث نلعب مع العدوّ لعبةَ الورقات الثلاث، نَخْدعه بها ونَسْحب الوطنَ من بين أسنانه وهو غافل عنه؟

أما إذا التفتنا إلى الحقائق الكبيرة، مثل المستوطنات والقدس وعودة اللاجئين وإنشاء الدولة، فإنّنا نرى تناقضًا واضحًا بين ما تدّعيه السلطةُ وما يؤكّدهُ العدوُّ. فبعيْد توقيع اتفاقية أوسلو، صرّح رابين في مقابلة مع صحيفة **داڤار** الإسرائيلية (١٩٩٣/٩/٢٩) أنّ «القدس ستظلّ دائمًا موحّدة تحت سيادة إسرائيل. وموقفُنا يعارض إقامةَ دولة فلسطينية

١ ـ راجع التفاصيل في المصدر نفسه.

حين سُئل بيرسْ عن القدس قال: «عرفات في حديقة البيت الأبيض لم يَذْكر القدس!»

بيننا وبين الأردن.»[1] وفي مقابلة مع الصحيفة نفسها (١٩٩٣/٩/٢٤) وصف شيمون بيرس الدولةَ الفلسطينية بأنّها «قصاصة من ورق.»[2] وحين سُئل عن القدس قال: «عرفات، في كلمته في حديقة البيت الأبيض، لم يَذْكر القدسَ. وقابلْ ذلك بكلمة الرئيس المصري السادات في الكنيست ... فقد تحدّث السادات في الكنيست عن القدس، [ولكنّ] عرفات في البيت الأبيض لم يتحدث عنها.» والسؤال هو: لِمَ لمْ يتحدثْ عرفات عنها؟ أمِنْ باب المناورة، أم لإيمانه بعبثية المطالبة بها؟ رحم الله فايز الصايغ يومَ كان يحذِّر «مناضلي» الحلّ السلمي من إغلاق باب التحرير في وجه الأجيال القادمة!

غياب المؤسسات

يتّسمُ العالمُ الثالث بغياب العمل المؤسسي وبتعمّدِ السلطاتِ الحاكمة تغييبَه. ولا تختلف السلطة الفلسطينية في هذا عن غيرها من دول العالم الثالث إلاّ بالمبالغة في تغييب المؤسسات والعمل المؤسسي. كان أبو عمّار، رحمه الله، كما وصفه عزمي الشعيبي، عضوُ المجلس التشريعي الفلسطيني، «يَرْفض بصورة واعية التعاملَ مع المؤسسة بأيّ شكل من الأشكال، ولا يتعامل إلاّ مع الأشخاص. ورسائلُه كلُّها، بما فيها الموجَّهة إلى المجلس التشريعي، موجّهةٌ إلى أشخاص.»[3] وحين قَدَّمَ يومًا بعضُ الوزراء، ومنهم حنان عشراوي، عريضةً يَطْلبون فيها عقدَ اجتماع مجلس وزراء السلطة، كان جوابُه أنْ لا داعي للاجتماع كمجلس، ومَنْ كانت عنده مشكلةٌ فليراجِعْه بها. «وهكذا، أُلغي عمليًا مجلسُ الوزراء كمؤسسة. وأدّى هذا إلى نتائج مدمِّرة، أقلُّها غيابُ التخطيط والعقل الجماعي.»[4] لقد «صار مكتبُ الرئيس هو المرجعية بدلاً من مجلس الوزراء، ونشأ مركزُ ثقل ونفوذ جديد اسمُه 'العاملون في مكتب الرئيس'... وبعضُهم أهمُّ من كثيرين من الوزراء بسبب قربه من الرئيس وتحديد الأوراق التي تصل إليه ... وثمة ظاهرة أخرى لا تقل خطورةً عن ذلك، هي نشوء 'وزارات' ومراكز مربوطة بمكتب الرئيس، لا بمجلس الوزراء؛ أيْ أنّ المسؤول عنها مباشرةً هو مكتب الرئيس، وهي أشبه بممالك أو إقطاعياتٍ صغيرة.»[5]

قد تَحْدث معجزةٌ وتغيِّرُ القيادةُ الفلسطينية نهجَها. لكنّنا لسنا في زمن المعجزات. لذلك لا نتوقع من خلفاء أبي عمّار أن يخالفوا النهجَ الذي انتهجوه منذ زلّت أقدامُهم في مستنقع أوسلو، إنْ لم يكن قبل ذلك. وهذا، باستقراءِ المواقف والأحداث، يعني ما يلي:

- الاعتراف لدولة الاغتصاب الصهيوني بأنّ لليهود الآتين من كلّ بقاع الأرض حقًا في فلسطين يَفُوق حقَّنا فيها. فمادامُوا يحتلّون ٧٨ ٪ من فلسطين، ومادمنا نعترف بحقّهم في هذه النسبة مكتفين بنسبة ٢٢ ٪ من التراب الفلسطيني الباقي لنا، فهذا يعني أنّ حقّهم في فلسطين التاريخية يَفُوق

---

١ ـ نُشرتْ ترجمةُ المقابلة في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، بيروت، ص ٩٤. كذلك يورد إسرائيل شاحاك في كتابه **الأسرار المفتوحة** (لندن: مشورات پلوتو، ١٩٩٧)، ص ١٦٢، تصريحاتٍ لرابين نشرتْها جريدةُ **يدعوت أحرنوت** بتاريخ ٧ أيلول، يؤكّد فيها أيضًا ما وَرَدَ أعلاه، بالإضافة إلى تأكيده التمسكَ بالسلطة على المستوطنات، و«إعادةَ انتشار» الجيش (لا انسحابَه) من «مواضع نحددها نحن وحدنا» بكلمات رابين. كذلك أكّد رابين ذلك لعضو الكنيست نتنياهو في حوار جرى بين الرجلين في الكنيست حين طَلبتْ حكومةُ رابين مصادقةَ الكنيست على الاتفاق في ٢١ أيلول ١٩٩٣. وقد نُشرتْ ترجمةُ الحوار في كتاب حسن الشلبي وعدنان السيد حسين، **سِلْم أوسلو** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٥)، ص ١٢٦ ـ ١٢٨.

٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مصدر مذكور، ص ٩٨، ١٠٠، ١٣١ ـ ١٣٢. للتفاصيل راجع في هذا المصدر ندوة عزمي الشعيبي، ص ١٢٨ـ ١٣٦.

. بســـــام أبـو غـــــزالـة .

على السلطة أن تعيد لمنظمة التحرير أمرَ تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج

حقًّا! وهذا يقودنا إلى سؤال يُورِثُ في النفس المرارةَ: إذا كـــانت م. ت. ف. أَخذتْ شرعيّتَـها من تحرير كامل التراب الفلسطيني، وإذا قامت «فتح» على مبدإ الكفاح المسلَّح لتحرير كامل التـراب الفلسطيني، فـــهل تبـقى لوجودهما شرعيةٌ حين تتقلَّصان إلى استجداء الفتات من أرض الوطن؟!

● شطب حقّ عـودة اللاجـئين. ذلك أنّ المطَّلع على أحاديث أعضاء القيادة فيما بينهم يَعْلم أنّ المتنفِّذين منهم غـيـرُ مـقـتنعين بإمكانيـة عـودة اللاجـئين. وطبـيـعي أنّ مَنْ لا يقـتنع بفكرةٍ، لا يُحسن الدفاعَ عنها. أضفْ إلى ذلك ما صَدَرَ من بعض المسؤولين من اعتراف صريح بيهودية الدولة الصهيونية، أو بعدم واقعية المطالبة بعودة اللاجئين؛ وآخرُ ما صدر في هذا الصدد مشروعُ اتفاق جنيف، الذي أتانا به ياسر عبد ربّه بالاشـتـراك مع «صـديق العـرب» يوسي بيلين. ومـا كـان لعـبـد ربّه أن يَدْخل في مـــثل هذه المشـــاريع بدون مـوافـقـة عـرفـات؛ ذلك أنّ هذا الأخـيـر أَظْهـرَ تأييدَه لمبادرة جنيف بأن أَرسل مندوبَه، د. منويل حساسيان، إلى مكان الاحـتـفـال في جنيف حـيث ألقى كلمةَ السلطة. وقبل أن يحُولَ الحوْلُ على هذه الاتفاقية، صَرّح الرئيسُ الراحلُ لمندوبَيْ جريدة **هآرتس** (٢٠٠٤/٧/٧) بأنّه يَقْبل بعودة **بعض** اللاجئين لا كلِّهم، ويعترف بأنّ الدولة الصـهـيـونيـة «يجب أن تبـقى دولةً يهودية.»

● التـخلّي عن القـدس الشـرقـيـة للدولة الصهيونية... هذا إذا سُمِح لنا بالصلاة فيـها، على أنْ نحـافظ على أدبنا وحسن تصرفنا. ومادامت الدولةُ غايتنَا المقدسـة، فما المشكلة في دولةٍ بلا قـدس؟! أليست الولايات المتـحـدة دولةً عظمى رغم أنّ القدس ليست عاصمتها؟!

● القبول بعدم تفكيك المستوطنات الكبيرة وبضمّـهـا إلى سلطة الدولة الصـهـيـونية، في سـبيل عدم تعويق الاتفاق، خاصةً أنّ العدوّ على استـعـداد لمنحنا أراضيَ من صـحـراء النقب تـعـويضًـا عن الأراضي الخضراء التي صادرها!

إنّ كلَّ مـا ورد آنفًـا ممكنٌ جـدًا لسـبب بسـيط، هو أنّ العـدوّ قَرَّرَ سـلفًـا ـ وقَـبِلَ المـفـاوضُ الفلسطينيُّ قـرارَه ـ أن يؤجِّل القضـايا الكبرى إلى آخر المفاوضـات، معطيًـا نفسَه الحقَّ بالاحتفاظ بمواقـفه بالنسبة إلى الحلّ الدائم.[1] وقد لا تنتهي المفاوضاتُ قبل خمسين عامًـا، بل أبدًا، كـمـا صـرّح شـامـيـر في مـؤتمر مـدريد، وعندها يأخـذ المفاوضُ الصـهـيـوني مـا يريد بحكم التقادم والأمر الواقع. ونحن نبني قولَنا هذا على اسـتقراء تصريحات القـادة الصـهـاينة وتصـرفات المسـؤولين في السلطة. فمنذ توقيع أوسـلو كان قادةُ الدولة الصـهـيـونيـة ـ من رابين وبيـرس عقب توقيع اتفاق أوسلو إلى شارون في مؤتمر هيرتسيليا الأخير ـ يصرُّون على مـا يلي: لا لتـقـسـيم القـدس؛ لا لعـودة اللاجـئين؛ لا لدولة فلسطينية بين الدولة الصـــهـــيـــونيـــة والأردن؛ لا لإخـــلاء مستوطنات الضفة الرئيسية.

مرةً أخرى سيقول قائلُهم: ماذا نتوقع من شـارون، المـعـــروف بتطرفـــه بل وبإجرامه؟ وهذا يَفْتح لنا بابَ التعجب من تلك اللهجة المتمسكنة التي اعتادها الناطقُ الرسـميُّ باسم السلطة الذي لا يكلّ ولا يملّ من ترديد القول إنّنا «دعاةُ سـلام، وهـم لا يريدونه»! «مـــا هذا الاسـتـخـذاء الذي لا يليق إلاّ «بالشـاء والنَّعَم» (كما قال المتنبّي)؟ ما الذي غَيَّرَ لغـتَنا، أعني لغةَ المنظمة و«فتح» اللتين كـانتـا أيامَ العنفوان تَصْرخـان عـاليًـا بأنّنا سـنقاتل ولن نستسلم حتى تحرير فلسطين؟

بعد عرفات

بعد وفاة عرفات بدأ العالمُ يتحرّك، وكلٌّ يغنّي على ليـلاه. ومـادمنا نتكلم عن الإرث، فكلُّ مَنْ له علاقة يتـهـافت عليه كما تتـهافت الأَكَلَةُ على قصـعتها، إلاّ هذا الشـعبَ اليـتـيم. قـيل: «لا بدّ من الانتخابات،» فجَرَتِ الانتخاباتُ البلديةُ فـعـلاً، وبمسـتـوًى يليق بهـذا الشـعب

١ ـ الحوار بين رابين ونتنياهو في الكنيست بتاريخ ٢١ أيلول ١٩٩٣، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٦ خريف ١٩٩٣.

لا نتوقّع من خلفاء عرفات أن يخالفوا نهجه في الاعتراف بـ «إسرائيل» وشطب حقّ العودة والتخلي عن القدس الشرقية والقبول بعدم تفكيك المستوطنات الكبيرة

المكافح، ولكنّها لم تكن الأولى كما يَزْعمون. فقد كانت هناك انتخاباتٌ بلديةٌ حرّةٌ أثناء الاحتلال، إذ تحوّلت البلدياتُ آنذاك إلى حكومات محلية، فناكفت الاحتلال، الذي حلّ المجالسَ المنتخبةَ في سبعينيات القرن الماضي، بل حاول اغتيالَ بعض رؤساء البلديات (بسام الشكعة، كريم خلف). ولا شكّ في أنّ انتخابات المجالس البلدية أمر مستحسَن، لأنّه لا بدّ من وجود هيئات تسيِّر أمورَ الناس اليومية. لكنّ المشكلة هي في انتخابات **رئاسة السلطة**؛ إذ كيف يكون لهذه الانتخابات أهميةٌ وطنيةٌ في ظلّ الاحتلال؟ وهذا يقودنا إلى الحديث عن أمريْن: (أ) تمثيل السلطة جزءًا من الشعب الفلسطيني دون الجزء الأكبر؛ و(ب) تجربة هذه السلطة السلبية منذ قيامها في الضفة وغزة.

فأما الأمر الأول فيَطْرح بدوره أمريْن: (أ) مَنْ يمثِّل فلسطينيي الشتات؟ و(ب) ألا يؤدّي ذلك إلى تمييع حقّهم في العودة ـ ولا نتكلم هنا عن الحقّ القانونيّ الذي لا يضيع بالتقادم، بل بالإهمال وفرض الأمر الواقع؟ وكلُّنا على علمٍ بما تواجهه الدولُ المضيفةُ للاجئين من ضغطٍ لاستيعابهم، وبإغراءِ شبابهم بالهجرة إلى دول غربية بفتح أبواب العمل لهم. ولنكن واضحين: إنّ قادة المنظمة قد أداروا ظهورَهم لفلسطينيي الشتات يومَ وَقّعوا اتفاقَ أوسلو وأقاموا لهم سلطةً في الضفة وغزة، خاصةً أنّه لم يَصْدر عنهم تصريحٌ واضحٌ يبيِّن موقفَهم المحددَ من هذه المسألة.

وأما تجربة السلطة في الضفة وغزة فتستدعي ملاحظتيْن: **الأولى**، صفةُ الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة. و**الثانية**، عجزُ السطة في ظلّ الاحتلال عن فعل أيّ شيء مؤثّر منذ أوسلو. ولعلّنا نسأل في هذا المجال: ألم تزد في زمنها وتيرةُ الاستيطان؟ ألم يقوِّض الاحتلالُ بنيتَها التحتيةَ حين اشتدت الانتفاضة؟ ألم يحاصِرْ رئيسَها في مقرّه حين لم يعجبه التعاملُ معه؟ وهنا يجب ألاّ ننسى أنّ انتفاضة الأقصى تفجَّرتْ بسبب استشراء الاستيطان وتكالُب الاحتلال على الأرض، فكانت دليلاً واضحًا على فشل أوسلو وفشل السلطة التي خَرَجتْ من رحم أوسلو. لكنّ قائلهم يزعم أنّ العلّة هي في عسكرة الانتفاضة. لا يا سيدي! لو أنّ اتفاق أوسلو أعطى ولو بصيصَ أمل لهذا الشعب المنكوب، ولو كانت السلطةُ خادمةً حقيقيةً لشعبها، لَمَا قامت الانتفاضةُ، لا بشكلها السلمي ولا بشكلها العسكري. أضف إلى ذلك أنّ وجود السلطة جَعَلَ العالمَ يظنُّ أنّ هناك دولتين تتقاتلان على أرض «متنازَع» عليها، لا شعبًا مغلوبًا على أمره يثور على الاحتلال. كذلك أصبحتْ سلطةُ الاحتلال في حِلٍّ من مسؤولياتها القانونية تجاه الشعب المحتل، فأصبح لزامًا على السلطة أن تُنْفق أموالَ الشعب الفلسطيني على البنية التحتية والخدمات، في حين أنّ ذلك واجب مفروض على الاحتلال. ولم يعد ذلك بخير أفضل على الشعب: فالضرائب المرهِقة لم تتغير، إنْ لم تزدْ، بل صُوِّرتْ على أنّها واجبٌ وطنيٌّ، وَعُدَّ المتخلِّفُ عنه خائنًا لوطنه؛ والخدماتُ لم تتحسنْ، إنْ لم تَسُؤْ؛ وجرذانُ الفساد تناسلتْ وسَمنتْ.

وهذا يقودنا إلى الدعوة إلى الاكتفاء بانتخابات المجالس البلدية، وإلى أن تَحْصر السلطةُ عملَها بالإشراف على البلديات، وأن تَنْفض يدَها من السياسة، وتعيدَ لمنظمة التحرير أمرَ تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج تمثيلاً سياسيًا. فهذا من شأنه ألاّ تكون المنظمةُ، ممثَّلةً بالسلطة، تحت قبضة الاحتلال، ويُناط كلُّ تفاوض حول القضية بالمنظمة لا بالسلطة.

ولكنْ ينبغي الاعترافُ بأنّ المنظمة في بنيتها الحالية ليست أحسن حالاً من السلطة؛ فلا بدّ لها من أن تعادَ هيكلتُها وتحسَّنَ إدارتُها ويوسَّعَ نطاقُ تمثيلها. ولا شكّ في صحة ما يردده الكثيرون أنّنا ما زلنا في مرحلة تحرر، لا في مرحلة بناء دولة. أما المتهافتون على الدولة فليتريَّثوا قليلاً، لأنّ الوطنَ والأرضَ أغلى من الدولة وأغلى من جواز السفر.

عمّان